A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/348
17 July 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

UN LIBRARY
AUG 1 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٢ من القائمة الاولية*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

وضع ترتيبات إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الانسان

تقرير الامين العام

أولا - مقدمة

١ - بعد أن أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٥٣/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ المعنون "وضع ترتيبات إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان" أن الترتيبات الاقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الاساسية ، وأن تبادل المعلومات والخبرات في هذا الميدان بين المناطق الاقليمية في إطار منظومة الامم المتحدة يمكن أن يتحسن ، لاحظت باهتمام أن الاتصالات المختلفة بين الاجهزة واللجان الاقليمية والامم المتحدة قد استمرت وتعززت بالخدمات الاستشارية وأنشطة المساعدة التقنية ، ولاسيما الانشطة المتعلقة بتنظيم الدورات التدريبية الاقليمية ودون الاقليمية في مجال حقوق الإنسان ، وطلبت إلى الامين العام أن يواصل دراسة إمكانية تشجيع هذه التطورات . وطلبت الجمعية إلى لجنة حقوق الإنسان أن تستمر في إيلاء اهتمام خاص لانسب الوسائل لتقديم المساعدة إلى بلدان المناطق المختلفة ، إذا طلبتها ، في إطار برنامج الخدمات الاستشارية ، والتقدم عند الاقتضاء بالتوصيات المناسبة . وأخيرا دعت الجمعية العامة الامين العام إلى أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والاربعين تقريرا عن حالة الترتيبات الاقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، وأن يضمنه نتائج التدابير المتخذة عملا بهذا القرار . وهذا التقرير مقدم عملا بهذا الطلب .

* A/45/50 .

ثانيا - تشجيع إقامة اتصالات بين الهيئات واللجان الاقليمية والامم المتحدة

٣ - قامت الامم المتحدة ، بمواصلة وتعزيز اتصالاتها وتعاونها مع الهيئات واللجان الاقليمية في مجال حقوق الإنسان من خلال مركز حقوق الإنسان التابع لها . وقد نما هذا التعاون بتبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل ذات الاهتمام المشترك ، وبالانشطة التي تجرى في إطار برنامج الامم المتحدة للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان .

٣ - واشترك أعضاء الهيئات واللجان الاقليمية مثل اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولجنة ومحكمة البلدان الامريكية لحقوق الإنسان التابعتين لمنظمة البلدان الامريكية ، واللجنة الاوروبية لحقوق الإنسان ، ومجلس أوروبا ، في دورات وحلقات عمل تدريبية نظمها مركز حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم . كما أقيمت اتصالات مع منظمة المؤتمر الإسلامي .

٤ - وفيما يتعلق بالمعاهد العلمية ومعاهد البحث العاملة في ميدان حقوق الإنسان ، تجدر ملاحظة أن المركز يقوم بتزويد المعهد الدولي لحقوق الإنسان الذي مقره ستراسبورغ بفرنسا بالموظفين اللازمين لإلقاء محاضرات باللغات الاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية في الدورات السنوية التي ينظمها المعهد في مجال حقوق الإنسان . كما يقوم المركز بتزويد معهد البلدان الامريكية لحقوق الإنسان ، الذي مقره سان خوسيه بالموظفين لإلقاء المحاضرات . وبالإضافة إلى ذلك ، يقضي حاملو زمالات الامم المتحدة لحقوق الإنسان فترة من الزمن كل عام في المعهد الدولي (في ستراسبورغ) وفي معهد البلدان الامريكية (سان خوسيه) لتحسين معرفتهم بالنظامين الاوروبي والامريكي . وعلاوة على ذلك ، ساعد المركز تقنيا المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس بالوثائق والكتب والمعدات التي زوّد بها مكتبة المراجع بالمعهد .

ألف - افريقيا

٥ - واصل مركز حقوق الإنسان تعاونه منذ عام ١٩٨٨ مع اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، لمساعدتها على بلوغ أهدافها الرئيسية . وساعد المركز اللجنة الافريقية وذلك بمعاونة خمسة من أعضائها على الإلمام بآليات وإجراءات الرصد التي تتبعها أجهزة الامم المتحدة المعنية بحقوق

الإنسان والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات لهذا الغرض في قصر الامم بجنيف . وفي عام ١٩٨٩ ، ساعد المركز اللجنة الافريقية ، بالتعاون مع حكومة غامبيا ، في تنظيم دورة تدريبية عقدت في بانجول من ٢٤ نيسان/ابريل إلى ٣ أيار/مايو ١٩٨٩ . وحضر الدورة سبعة من أعضاء اللجنة الافريقية و ٢٢ مشتركا من خمسة عشرة بلدا افريقيا . وركزت الدورة التدريبية بصفة خاصة على الصكوك الدولية لحقوق الانسان ، والآليات الدولية لحقوق الانسان المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الانسان ، وخبرة شتى بلدان المنطقة بتنفيذ حقوق الانسان ، ودور المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الانسان ، ودور اللجنة الافريقية ، ونطاق وطابع الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب ، ودراسة تلك الانشطة بشكل منسق بقدر ما تتصل بمنطقة افريقيا .

٦ - وفي عام ١٩٨٩ ، بدأ مركز حقوق الانسان تنفيذ مشروع تعاوني مع حكومة غامبيا يهدف إلى تقوية مؤسسات البلد القانونية ومساعدته في إنشاء المركز الافريقي الاقليمي لدراسة الديمقراطية وحقوق الانسان في بانجول . وقد تم الاضطلاع بالانشطة التالية : (أ) أجرى خبير استشاري في غامبيا خلال السنة دراسة لتقييم جدوى إقامة مركز افريقي ، (ب) أُتيحت للسلطات الغامبية خلال عام ١٩٨٩ خدمات خبير استشاري لمساعدتها على تنقيح قوانينها ، (ج) مُنحت زمالة لمدير المركز الافريقي أتاحت له أن يتدرب ويتعرف على العمل الذي تقوم به مؤسسة تشتغل على الصعيد الأوروبي بتعزيز حقوق الانسان ، (د) أُتيحت كتب ووثائق تتعلق بحقوق الانسان بغية تمكين مركز دراسة الديمقراطية وحقوق الانسان المنشأ حديثا من توفير الخدمات الضرورية ومساعدته في أنشطته التدريبية .

باء - آسيا والمحيط الهادئ

٧ - واصل مركز حقوق الانسان تعاونه مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بهدف تنفيذ قرار لجنة حقوق الانسان ١٩٨٩/٥٠ بأفضل طريقة ممكنة . وفي هذا السياق ، زوّد المركز مكتبة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمجموعة أولية من نسخ كل المواد الاعلامية والمواد المرجعية المتعلقة بحقوق الانسان الصادرة حتى الآن ، ومنها : أعمال الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان ، وحالة الصكوك الدولية ، ومبادئ تدريس حقوق الانسان ، وأنشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية ، ورسالة أخبار حقوق الانسان ، وسلسلة صحيفة الوقائع ، ومنشورات مخصصة منها : تطبيق اللجنة المعنية بحقوق الانسان للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب البروتوكول الاختياري .

٨ - نظّم مركز حقوق الانسان بالتعاون مع حكومة الفلبين حلقة العمل للمسؤولين عن إقامة العدل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في المسائل الدولية لحقوق الانسان ، التي عقدت في مانيلا من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ . وشاركت في حلقة العمل مجموعة رفيعة المستوى من كبار المسؤولين الحكوميين والخبراء العاملين في ميدان حقوق الانسان من شتى بقاع العالم ، وممثلون عن الحكومات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل مناقشة شتى مسائل حقوق الانسان .

٩ - وقد افتتحت حلقة العمل رئيسة جمهورية الفلبين السيدة كورازون اكينو ، وأدلى ببيانات فيها خبراء دوليون رفيعو المستوى من جميع أرجاء العالم . ونظرت في أمور منها المؤسسات الاقليمية والوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وألقى كلمات فيها ممثلون عن لجنة حقوق الانسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ومحكمة البلدان الامريكية ، والمجلس الاوروبي .

١٠ - وشارك في حلقة العمل ممثلون عن البلدان التالية : استراليا ، أفغانستان ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، بوتان ، تايلند ، ساموا ، سنغافورة ، الصين ، العراق ، الفلبين ، فييت نام ، قبرص ، ماليزيا ، ملديف ، منغوليا ، ميانمار ، نيوزيلندا ، الهند ، اليابان .

جيم - أوروبا

١١ - ينظر مركز حقوق الانسان في تنظيم دورة تدريبية وطنية في عام ١٩٩٠ بالتعاون مع مجلس أوروبا والمعهد اليوغوسلافي لحقوق الانسان .

١٢ - وعقدت حلقة لاوروبا الشرقية للتدريب على إقامة العدل وحقوق الانسان في موسكو من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، بالتعاون مع الرابطة السوفياتية للامم المتحدة ، وبدعم من الحكومة السوفياتية . ومن المواضيع التي نوقشت فيها : حماية حقوق الانسان عند التحقيق الجنائي والمقاضاة ، والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٩ ، المرفق) ، وغيرها من صكوك الامم المتحدة المتعلقة بحماية الاشخاص الذين يتعرضون للاحتجاز أو السجن ، وحماية حقوق الانسان أثناء المحاكمات والطعون ، وحماية حقوق الانسان عند معاملة المجرمين في المؤسسات وغيرها . وحضر الاجتماع ممثلون عن عشرة بلدان .

١٣ - وعقدت في موسكو دورة وطنية للتدريب على القواعد والمعايير الدولية في ميدان حقوق الانسان من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ بالتعاون مع الرابطة السوفياتية للأمم المتحدة وبدعم من الحكومة السوفياتية . واشتملت المواضيع التي نوقشت فيها : النظام الدولي لحماية وتعزيز حقوق الانسان ، والمعايير الدولية لحقوق الانسان وتطبيقها في التشريع الوطني : القضايا والمهام ، والرصد الدولي لوفاء الدول بالتزامات تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الانسان ، والقانون الدولي وآلية حماية حقوق الاشخاص على الصعيد الوطني ، والمعايير الدولية في ميدان الحقوق المدنية والسياسية ، والحماية الدولية لحقوق اللاجئين ، وحماية حقوق الانسان في المنازعات غير الدولية . وحضر الاجتماع ممثلون عن الحكومات ، ومسؤولون عن إنفاذ القوانين ، وأعضاء كليات الحقوق السوفياتية ، والاكاديميات الدبلوماسية ، ومعاهد مختلفة ، وطلاب جامعيون ، ومنظمات محلية غير حكومية .

دال - أمريكا اللاتينية

١٤ - عقدت في سان مارينو بإيطاليا من ١٢ إلى ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ دورة لتدريب مسؤولين من بلدان أمريكا الوسطى على إقامة العدل وحقوق الإنسان بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الإنساني في سان ريمو وبدعم من الحكومة الإيطالية . وشارك مسؤولون من ستة بلدان من أمريكا الوسطى في الدورة . وألقيت محاضرات عن النظام الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، وعن آليات تنفيذ فحص المراسلات ، والاحتياجات الاساسية لإقامة العدل ، بما في ذلك دور الشرطة في حماية حقوق الإنسان . كما استقبل المعهد الدولي للقانون الإنساني زميلين كولومبيين بين ٤ و ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ في إطار صندوق التبرعات للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان .

١٥ - وعقدت دورة تدريبية أخرى للقضاة الكولومبيين في مجال حقوق الإنسان والاجراءات الجزائية في كاستلفاندولفو بروما من ١١ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وقد عمل معهد الأمم المتحدة الاقليمي لابحاث الجريمة والعدالة بوصفه الوكالة المنفذة وبالتعاون الوثيق مع مركز حقوق الإنسان على تنظيم هذه الدورة التي عقدت بإشراف ودعم مالي من الحكومة الإيطالية في صورة تبرع لصندوق التبرعات . وقد وُضعت الدورة خصيصا لحوالي ٣٥ قاضيا اختيروا ليصبحوا نواة من الخبراء يدربون قضاة آخرين في كولومبيا . وقد تضمنت القضايا المطروقة الاساليب الحديثة في التحقيق والبحث ، والادوات اللازمة لتحليل الحقائق والادلة ، والجرائم المتصلة بالإرهاب والمخدرات ، والإجراءات الجزائية من منظور مقارن ، فضلا عن الآليات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في منظومة الامم المتحدة .

١٦ - وفي عام ١٩٨٩ ، استمر تطور التعاون بين المركز ومعهد البلدان الامريكية لحقوق الإنسان ، لاسيما فيما يتعلق بتعليم حقوق الإنسان في بلدان أمريكا اللاتينية ، وهو موضوع عالجته الحلقة الدراسية المعنية بحقوق الإنسان لبلدان الإنديز التي نظمها المركز . وقد عقدت في كيتو من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٩ حلقة عمل بلدان الإنديز لحقوق الإنسان التي نظمها مركز حقوق الإنسان تحت إشراف حكومة إكوادور . وكان من المشاركين في حلقة العمل موظفون من وزارات العلاقات الخارجية والتعليم والعدل وأعضاء السلك القضائي في ستة بلدان . وشارك في حلقة العمل أيضا ٤١ مواطنا من إكوادور . واشتملت القضايا التي تناولتها الحلقة صكوك الامم المتحدة الدولية والنظم المتبعة في البلدان الامريكية ، وآليات وإجراءات الرصد ، وإدخال القواعد الدولية في التشريعات المحلية ، وحالات الطوارئ والتزامات الدول ، واستقلال القضاء ، ودور الشرطة في ميدان حماية حقوق الإنسان ، وتدريس حقوق الإنسان . وبالإضافة إلى ذلك دعم معهد البلدان الامريكية لحقوق الإنسان مركز حقوق الإنسان في حلقة دراسية عقدت في برازيليا لمناقشة إمكانية وضع برنامج للتدريب في مجال حقوق الإنسان لمسؤولين من وزارات الشؤون الخارجية في بلدان أمريكا اللاتينية بحيث يمكن أن يساعدهم على تجاوز العقبات عند تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان دوليا .

١٧ - وقد عقدت في بوينس آيرس من ٩ إلى ١٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ دورة إقليمية لأمريكا اللاتينية للتدريب على تطبيق صكوك حقوق الإنسان وإقامة العدل نظمها مركز حقوق الإنسان بالتعاون مع حكومة الارجنتين ، وحضرها مشتركون من أحد عشر بلدا ، وعالجت قضايا منها دراسة حالات انتهاكات حقوق الإنسان المعروضة على الهيئات الإقليمية ، وحقوق الإنسان في النظم الأوروبية ، وأفضل السبل للوفاء بالالتزامات التعاهدية على الصعيدين الوطني والدولي .

ثالثا - الإجراء الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان

١٨ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٥٣/٤٣ من لجنة حقوق الإنسان أن تستمر في إيلاء اهتمام خاص لانسب الوسائل لتقديم المساعدة إلى بلدان المناطق المختلفة إذا طلبتها ، في إطار برنامج الخدمات الاستشارية ، وأن تقدم التوصيات المناسبة عند الاقتضاء .

١٩ - واستجابة لذلك الطلب ، قدم الأمين العام إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والاربعين التي انعقدت من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٩ آذار/مارس ١٩٩٠ تقريره بشأن الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان (E/CN.4/1990/43 ، و Corr.1) . وأبلغ الأمين العام اللجنة في تقريره بأمور منها طريقة تطبيق برنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان .

٢٠ - ووصف الأمين العام كذلك الانشطة الممولة من الميزانية العادية ومن صندوق التبرعات للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان ، ومنها مساعدة اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وحكومات زامبيا وغامبيا وغواتيمالا في عقد دورات تدريبية وحلقات عمل وحلقات دراسية وتقديم زمالات وإيفاد بعثات استشارية من الخبراء .

٢١ - وتمشيا مع المعلومات الواردة في ذلك التقرير ، أعادت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩٩٠/٥٨ المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ والمعنون "الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان" التأكيد على أنه ينبغي لبرنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان الاستمرار في تقديم المساعدة العملية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان إلى الدول التي تعرب عن حاجتها إلى مثل هذه المساعدة ، وأوصت الأمين العام بأن يستمر في زيادة تقديم الخبرة والخبراء لمساعدة الحكومات في وضع الهياكل الاساسية اللازمة للوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ، ورجت من الأمين العام أن يُمكّن مركز حقوق الإنسان من أن ينسق بشكل مكثف وفي إطار منظومة الأمم المتحدة أنشطة تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان من جميع جوانبها ، وشجعت الحكومات التي تحتاج إلى مساعدة تقنية في ميدان حقوق الإنسان على الاستفادة من الخدمات الاستشارية للخبراء في ميدان حقوق الإنسان في أمور مثل صياغة نصوص قانونية أساسية تتمشى مع الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان .

٢٢ - واستجابة إلى ما طلبته اللجنة في قرارها ١٩٨٩/٥٠ ، قدم إليها الأمين العام في دورتها السادسة والاربعين تقريرا عن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (E/CN.4/1990/18 و Add.1) . وفي ذلك التقرير ، أبلغ الأمين العام اللجنة أمورا منها المساعدة التي قدمها المركز إلى مكتبة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والمعلومات التي وردت من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، والوكالات الإنمائية للأمم المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٣٣ - وتمشيا مع المعلومات الواردة في ذلك التقرير ، طلبت اللجنة من الامين العام في قرارها ١٩٩٠/٧١ المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ والمعنون "وضع ترتيبات إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" أن يؤمّن استمرار ورود مواد حقوق الإنسان إلى مكتبة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لنشرها على الوجه الملائم في المنطقة . وشجعت الوكالات الإنمائية للأمم المتحدة في المنطقة على تنسيق جهودها مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل النهوض بالبُعد الخاص بحقوق الإنسان في أنشطتها ، ورجت من الامين العام أن يتشاور على أوسع نطاق ممكن مع بلدان المنطقة في تنفيذ هذا القرار . وأخيرا طلبت من الامين العام أن يقدم تقريرا آخر إلى اللجنة في دورتها السابعة والاربعين يتضمن معلومات حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

٣٤ - وتنبغي الإشارة أيضا إلى أن اللجنة أحاطت علما في القرار نفسه بأن حلقة عمل إقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن مسائل حقوق الإنسان تشارك فيها المؤسسات الوطنية والإقليمية وتتضمن ترتيبات وطنية وإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان سوف تعقد في مانيلا في أوائل عام ١٩٩٠ في إطار برنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية ، والحملة الإعلامية العالمية من أجل حقوق الإنسان . وقد انعقدت حلقة العمل المذكورة في مانيلا من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ (انظر الفقرات ٨ إلى ١٠ أعلاه) .

- - - - -